تعقبات ابن حجر العسقلاني (852هـ) النحوية والصرفية

من خلال كتابه: "فتح الباري" (دراسة تحليلية)

الباحث/ محمود محمد عبد الله الشيخ

لدرجة الماجستير في تخصص اللغويات قسم اللغة العربية – كلية الاداب – جامعة المنوفية

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، هو يتولي الصالحين، وأشهد أن سيدنا محمدًا ﷺ عبده ورسوله، خاتم الأنبياء والمرسلين أما بعد:

فلقد ميز الله تعالي أمتنا الإسلامية، ورفع شأنها بالقرآن الكريم، وتولي سبحانه وتعالي رعايته وحفظه قال تعالي:(ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ)[1] فكان مصدر تشريع للأولين والآخرين، وكل من آمن بالله ربًا، وبسيدنا محمد نبيًا، وبالإسلام دينًا، وكان تنزل القرآن علي خاتم النبيين والمرسلين تنزلًا بحرفه ومعناه قال تعالي:(ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ)[2] فكان نطقه ﷺ ليس له فيه غرضٌ، ولا هوي كذا؛ لأنه رسول رب العالمين، ومن الضرورة كَوْنُ النبي ﷺ متكلمًا بالعربية؛ ليصح التحدي ويقبل.

وقد سعت الأمة في حفظ كتاب ربها_ عز وجل_ وسنة نبيها ﷺ، وقامت بذلك أكمل قيام، وتناقلت الوحيين قرنًا بعد قرن، حفظًا، وكتابةً، وتصنيفًا علي يد علمائها، وكان من أفضلهم أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، والذي عُدَّ كتابه أصح كتاب بعد كتاب الله _عز وجل_ لكونه جامعًا لما اختص به الركن الثاني من إقامة شهادة التوحيد.

ولقد سخر الله – سبحانه وتعالى–علماءً في المشرق، والمغرب للعناية بالجامع الصحيح للبخاري، فاشتغلوا به، حتى اتسعت شروحه، وحواشيه، والتي لا تكاد تُرى لعمل سوي هذا العمل الذي امتن الله علي صاحبه بأن وضع له القبول في قلوب الناس، ولعل من أهم أسباب هذا القبول: الجهد العظيم الذي بذله البخاري في جمعه للصحيح من كلام سيد المرسلين، فاعترف الأكابر من بعده بفضله عليهم، وكان من بين تلك الشروح؛ كتاب فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني، والذي أخذ الحظ الأفر من الشهرة.

---

[1] سورة الحجر(9/15).

[2] سورة النجم (4/53).

ولقد كان لابن حجر في شرحه بعض التعقبات علي النحاة من جانب، وعلي الشرَّاح من جانب آخر، فجمعتها_ يعني تعقبات ابن حجر علي النحاة، وعلي الشُّرَّاح_ لأوازن بين أقواله، فكانت تعقباته إضافة قوية لعلم النحو، ورأيه سديدًا في تعقباته علي النحاة ، مستفيدًا في ذلك كله باعتماده علي الملكة القوية في حفظ طرق الحديث، ومعرفته بطرق التخريج، والتوجيه ... وغيرها مما امتن الله بها عليه.

تعقبات ابن حجر على النحاة

المسألة الأولى

استعمال(حوَّل) بمعنى (صَيَّرَ)

روي البخاري بسنده:

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا أَبْصَرَ ـ يَعْنِي أُحُدًا ـ قَالَ : مَا أُحِبُّ أَنَّهُ تَحَوَّلَ لِي ذَهَبًا، يَمْكُثُ عِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلا دِينَارًا أَرْصِدُهُ لِدَيْنٍ .... الحديث[1].

قال ابن حجر: قوله "**مَا أُحِبُّ أَنَّهُ تَحَوَّلَ لِي ذَهَبًا**" كذا لأبي ذر"تَحَوَّلَ" بفتح المثناة، ولغيره بضم التحتانية-تُحُوِّلَ-قال ابن مالك(672هـ): فيه "حَوَّلَ" بمعنى "صَيَّرَ"، وقد خَفِيَ على كثير من النحاة، وقد جاء هنا على ما لم يسم فاعله جاريًا مجرى "صار" في رفع ما كان مبتدأً، ونصب ما كان خبرًا، وكذلك حكم ما صِيغَ من "حَوَّلَ" مثل: "تَحَّولَ"، فإنَّه بزيادة المثناة تجدد له حذف ما كان فاعلًا، وجعل أول المفعولين فاعلًا، وثانيهما خبرًا منصوبًا[2].

قال ابن حجر: وعاب بعضهم استعماله على الحريري[3].ا هـ

إجمالي المسألة:

استعمال "حَوَّلَ" بمعني "صَيَّرَ" خلافًا لمن أنكره علي الحريري(516هـ)، كما سيأتي بيانه.

تحقيق المسألة:

قال الأزهري(370هـ):(هُ ه ٨)[4] معناه: صَيَّرَهُمْ[5].

وصَيَّرَه إليه، وأَصارَه، والصَّيْرُورَةُ:

---

(1) صحيح البخاري _ كتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر _باب أداء الدين ح (2388) (3/ 116).

(2) شَوَاهِد التَّوضيح لابن مالك(125).

(3) فتح الباري (5/ 55)، وتُنظر: مقامات الحريري (99).

(4) سورة الفيل(5/105).

(5) تهذيب اللغة للأزهري (باب العين والجيم مع اللام) (1/ 113).

مصدر صارَ يَصِيرُ[1] وصَيَّرْتُه أَنا كذا: أَي جَعَلْتُه[2].ا هـ

قال الزَّبِيديّ (1205هـ): وتَغَيَّرَ الشيْءُ عن حاله : تَحَوَّلَ[3]، وحَوَّلَ الشيء : تَحوَّلَ لازِمٌ مُتَعَدٍّ، وَحَوَّلَ أيضًا بنفسِه، يتَعدَّى، ولا يتَعدّى[4]، وتَحَوَّل عن الشيء زال عنه إلى غيره[5].ا هـ

فالتصيير، والتحويل متقاربان جدًا في أصل معناهما المعجمي من إفادة التغير، والتَّحَوُّلِ، والنقل من موضع لآخر، وما جاء من الأفعال بمعنى "صَيَّرَ" فإنَّهُ يعمل عمل الأفعال القلبية في نصب المبتدأ، والخبر، شرط كونه قلبيًا دآلًا علي التحول كـ"جعل" وغيرها نحو قوله: (آ ب)[6] .

وبعد أن عَدَّ ابن مالك(672هـ) النواصب للمبتدأ والخبر –ظنَّ وأخواتها–قال:

وَهَبْ، تَعَلَّمْ، وَالّذِىَ كَصَيّرا ... أَيْضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًأ وَخَبَرا[7]

قال المكودي(807هـ) : يعنى : انصب بالأفعال التى بمعنى "صَيَّرَ" المبتدأ، والخبر، وهى: ما دل على تحويل، كما تنصب بالقلبية، ولم يذكر ألفاظ الأفعال التصييرية كما ذكر القلبية، وهى: صَيَّر، وأصار، وجعل ورَدَّ، وترك، ووهب فى نحو: وهبنى الله فداك أى: جعلنى[8].ا هـ

وذلك من أشهر ما قيل عن "صَيَّرَ" إن لم يكن إجماع النحاة علي ذلك، ولم يصرح أحدٌ من النحاة فيما بين أيدنا من المصادر باستعمال "حَوَّلَ" بمعني "صَيَّرَ"[9].

---

(1) لسان العرب لابن منظور(فصل الصاد المهملة)(447/4).
(2) تاج العروس للزبيدي(صير) (371/12).
(3) تاج العروس للزبيدي(غير) (286/13).
(4) تاج العروس للزبيدي(حول) (370/28).
(5) لسان العرب(فصل الحاء المهملة) (11/ 187).
(6) سورة الأنبياء(58/41).
(7) ألفية ابن مالك (23).
(8) شرح المكودي على الألفية (83)، ويُنظر: شرح ابن الناظم(145/1)، وتوضيح المقاصد والمسالك (558/1)، وإرشاد السالك(267/1)، وشرح ابن عقيل(28/2)، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي (460/2)، وشرح الأشموني (361/1)، وحاشية الصّبّان (34/2).
(9) الاستدراك النحوي عند المتأخرين والمحدثين لنزار بنيامين شمكلي (256).

قال السيوطي (911هـ): وزعم جماعة من المتأخرين منهم خطاب الماردي (450هـ) أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدي إلى واحد معنى "صَيَّرَ"، ويُجْعَلُ من هذا الباب؛ فأجاز حفرتُ وسط الدار بئرًا، ولا يكون بئرًا تمييزًا؛ لأنه لا يحسن فيه "من"، وكذا بنيت الدار مسجدًا، وقطعت الثوب قميصًا، والجلد نعلًا، وصنعتُ الثوبَ عمامًا؛ لأنَّ المعنى فيها "صَيَّرتُ"[1].ا هـ

وقال أبو حيان(745هـ) : والصحيح أن هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ، ولا يقاس عليه[2].ا هـ

فلا جرم في استعمال "حَوَّلَ" موضع"صَيَّرَ" لاتفاق هذه مع تلك، وانطباق عليهما شروط التضمين.

وقد عاب بعض النحاة علي الحريري استعمالها في مقاماته.

قال السيوطي(911هـ): و(تَحَوَّل) و(حُوِّل) جاريان مجرى صار في رفع المبتدأ، ونصب الخبر[3]، وهو استعمالٌ صحيحٌ خفيَ على أكثر النحويين[4]، حتى أنكر بعضهم على الحريريّ[5] قوله في الخمر:

وَمَا شَيءٌ إِذَا فَسَدا .. تَحَوَّلَ غَيُّهُ رَشَدا[6]

قال الزمخشري (538هـ): يعني: أن الخمر إذا فسدت، وصارت خلًا يجوز تعاطيها بعد أن كان ممنوعاً[7].ا هـ

اختيار ابن حجر:

جوَّز ابن حجر أن تستعمل، أو تُضَمَّنَ "حَوَّلَ" معني"صَيَّرَ".

---

(1) همع الهوامع للسيوطي(546/1).
(2) التذييل والتكميل لأبي حيان(44/6), وينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان(62/3).
(3) عُقودُ الزَّبَرْجَدِ للسيوطي(2/ 325).
(4) الكلام بنصه في: إرشاد الساري للقسطلاني(216/4)، وشواهد التوضيح لابن مالك (126)، وعقود الزبرجد(225/2)، ومصابيح الجامع للدماميني (287/5), وفتح الباري لابن حجر (5/ 55).
(5) لم أهتدِ إليه, و لم يكن الإنكار الذي ذكره ابن حجر ضمن اعتراضات ابن الخشاب علي علي الحريري، وانتصار ابن بري للحريري ينظر: مقامات الحريري(445).
(6) البيت من مشطور الرجز وهو للحريري في مقاماته (المقامة النجرانية)(99).
(7) كتاب مقامات الحريري (470).

الترجيح:

بالنظر إلى الأصل المعجمي نجد أن كلًا من الفعلين فيه معني التغيير، والنقل، وأن ملاءمة الفعلين لبعضهما واضحة، وكذا يُؤمن اللبس معها، فما المانع من استعمال كلٍ منهما موضع الآخر معنيً، وعملاً، وقد جاءت في الحديث مبنيةً للمفعول، فرفعت أولَ المفعولين، وهو ضمير عائد على "أحد"، ونصبت ثانيًا، وهو "ذهباً"، فصارت ببنائها لما لم يسم فاعله جارية مجرى (صار) في رفع ما كان مبتدأ ونصب ما كان خبرًا، وعليه فلا حجة لمن أنكر علي الحريري(516هـ) استعماله، وقد ورد في كلام سيد النبيين والمرسلين لفظًا، وعملًا، وهكذا حكم (ظن) وأخواتها، وكذا حكم ما صيغ منها على صيغة المطاوعة كارتدّ وتحوّل، فإنها بزيادة التاء تجدد لها حذف ما كان فاعلاً، وجَعْلُ أول المفعولين فاعلًا، وجعل ثانيهما خبرًا منصوبًا، كما تجدد مثل ذلك في (حُوِّلَ) إذا بني لما لم يسم فاعله كقولك في: حوّل الله طائفة من اليهود قردةً، وتحوّلت طائفة من اليهود قردة[1] .ا هـ

[1] عقود الزبرجد للسيوطي(325/2).

المسألة الثانية

التعدي بالباء إلى المفعول الثاني في" عَيَّرته"

روي البخاري بسنده:

عن وَاصِلٍ الْأَحْدَبِ قَالَ: سَمِعْتُ الْمَعْرُورَ بْنَ سُوَيْدٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا ذَرٍّ الْغِفَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ وَعَلَى غُلَامِهِ حُلَّةٌ فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنِّي سَابَبْتُ رَجُلا فَشَكَانِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَعَيَّرْتَهُ بِأُمِّهِ ..... الحديث[1]

قال ابن حجر: وقوله (عَيَّرْتَهُ) أي: نسبته إلى العار وفي قوله (بأمه) ردٌ على من زعم أنه لا يتعدى بالباء، وإنما يقال: عيرته أمه ومثل الحديث قول الشاعر:

أيها الشامت المعير بالدهر .....[2] والعار: العيب[3]ا هـ

وقال في موضع آخر: في السياق دلالة على جواز تعدية (عَيَّرْتَهُ) بالباء، وقد أنكره ابن قتيبة[4]، وتبعه بعضهم[5]، وأثبت آخرون أنها لغة[6].ا هـ

إجمالي المسألة:

يُجوِّزُ ابن حجر تعدية (عَيَّرْتَهُ) بالباء خلافًا لابن قتيبة، ومن تبعه.

تحقيق المسألة:

اشتهر الخلاف بين النحاة في تعدية الفعل "عيَّر" أيُعَدَّي بنفسه، أم يُعَدَّي بالباء؟

---

(1) صحيح البخاري- كتاب الإيمان- باب المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك ح(2545)(149/3).

(2) صدر بيت من الخفيف عجزه: .....أأنْتَ المُبَرَّأ المَوْفُورُ.

وهو لعدي بن زيد ديوانه (87) ، وينظر: طبقات فحول الشعراء (141/1) ، وعيون الأخبار (132/3)، وأمالي ابن الشجري (137/1)، وخزانة الأدب (505/9).

(3) فتح الباري (174/5).

(4) أدب الكاتب لابن قتيبة (320).

(5) تبعه كل من : الهمداني في الألفاظ الكتابية(21)، والصاحب ابن عباد في :المحيط في اللغة (210/2)، والحريري في: درة الغواص(128)، والجوهري في: الصحاح (عير) (762/2)، وابن منظور في : لسان العرب(فصل العين المهملة) (4/ 625)، والزبيدي في: تاج العروس (ع ي ر) (13/ 178).

(6) ابن الجوزي في: كشف المشكل(361/1)، والبطليوسي في: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (109/1).

أولا: التركيب المعجمي للفعل:

قال الخليل(170هـ): العارُ: كلّ شيءٍ لزم به سُبّة أو عَيْب تقول: هو عليه عارٌ وشَنارٌ، والفعل: التّعيير، والله يُعَيِّر ولا يُعَيِّر[1].ا هـ

والتعاير: التّسَآب، والتعايب دون التعاير، إذا عاب بعضهم بعضًا وتعايروا: عيَّرَ بعضُهم بعضاً[2]، وأما عَيَّرتُ فلانًا، فلا يكون إلا في التعيير والذم[3]، وعايرت المكيال والميزان معايرةً وعيارًا امتحنته بغيره؛ لمعرفة صحته، وعيار الشيء ما جعل نظامًا له، وعايرت بين المكيالين امتحنتهما؛ لمعرفة تساويهما، ولا تقل: عيرَّت الميزانين، وإنما يقال عيرَّته بذنبه، وعيرته كذا، وعيرته به قبحته عليه، ونسبته إليه يتعدى بنفسه وبالباء[4].ا هـ

قال الأزهري(370هـ): والصواب ما رويناه لأبي عبيد عن أصحابه في عايرت، وعيَّرت فلا يكون عيرت إلا من العار والتعيير[5].ا هـ

ثانياً: أقوال العلماء ونزاعهم في تعديته بالباء:

قال الحريري(516هـ): ويقولون: عيرته بالكذب، والأفصح أن يقال: عيرته الكذب بحذف الباء، كما قال أبو ذؤيب:

وَعَيَّرَنِي الْوَاشُونَ أَنِّي أُحِبُّهَا ... وَتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا[6]

أي: بباطل من القول، ولم يُسْمَعْ في كلام بليغٍ، ولا شعرٍ فصيحٍ تعديةُ "عيرته" بالباء فأمَّا من رَوِىَ بيتَ المقنع الكندي:

يُعيّرني بالدَّين قومي وإنَّما ... تَدَيَّنْتُ في أشياءَ تُكْسِبُهم حَمْداً[7]

---

(1) معجم العين للخليل (باب العين والراء والواو)(239/2).
(2) تاج العروس للزبيدي(ع ي ر) (178/13).
(3) مجمل اللغة لابن فارس(باب العين والياء وما يثلثهما) (639/1).
(4) المصباح المنير للفيومي(ع ي ر) (439).
(5) تهذيب اللغة للأزهري(باب العين والراء) (107/3).
(6) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين (70)، ولسان العرب (ظهر)(4/ 527) ،(شكا)(14/ 441) ، وتاج العروس (ظهر)(12/ 498) ، ومقاييس اللغة (ظهر) (3/ 472)، وبلا نسبة في: مجمل اللغة (باب الشين والهمزة وما يثلثهما) (3/ 367)، وتهذيب اللغة (باب الهاء والظاء) (6/ 255).
(7) البيت من البسيط ينظر: ديوان المقنع(14)، وتهذيب اللغة(باب الدال والنون) (2/ 1138) ، واللسان (دين) (3/ 1468)، ويُروي: يعاتبني في الدين.... يُنظر: البحر المحيط" (2/ 139)

فهو تحريف من الراوي في الرواية، والرواية الصحيحة: يعاتبني في الدَيْنِ قومي[1].ا هـ

واستدرك عليه الشارح للدرة_شهاب الدين الخفاجي(1069هـ)- بقوله : قد جاء تعدية "عيرته" بالباء فى كلام الفصحاء من العرب كقول عدى بن زيد:

أيُّهَـــا الشَّـــامِتُ المُعَيِّـــرُ بِالـــدَّهْرِ ... أأنْـــــتَ المُبَـــــرَّأ المَوْفُـــــورُ[2]

قال ابن الشجري(542هـ): يقال: عيّرته بكذا، وعيّرته كذا، وطرح الباء أكثر[3]، والمعنى أنكرت منا قلة عددنا فَعَدَّتُهُ عاراً[4].ا هـ

وقال أيضًا:

أيُّهَـــا الشَّـــامِتُ المُعَيِّـــرُ بالشِّـــيب ... أَقَلْـــــنَ بالشَّـــــبَابِ افْتِخَـــــارًا[5]

ومن الثاني قول المتلمِّس:

يُعَيِّرُنـــــي أُمِّـــــي رجـــــالٌ، ولا أرى ... أخـــــا كـــــرمٍ إلا أن يتكرَّمـــــا[6]

وقول النابغة:

وعَيَّرْتْني بنو ذُبيان رهبتَه ... وَهَلْ عَليَّ بأنْ أَخْشَاكَ مِنْ عار[7]

قال: ثم إنه لا شاهدَ له فيما أنشده على تعديه بنفسه؛ لاطراد حذف الجار مع "أنْ" و"إنْ"، والشاهد قول «حميد بن ثور»

---

(1) درة الغواص للحريري (149).

(2) سبق تخريجه (8)، وينظر: شرح درة الغواص للخفاجي(458-459).

(3) أمالي ابن الشجري (138/1).

(4) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (83/1).

(5) البيت من الخفيف يُنظر: ديوان عدىّ (87)، طبقات فحول الشعراء (141)، وكتاب الشعر والشعراء (40/1)، وأمالي ابن الشجري (1/ 76)، وحماسة البحتري (122).

(6) البيت من الطويل للملتمس في : ديوانه (14)، الأصمعيات (244) ، وأدب الكاتب (274) ، وأمالي ابن الشجري (138/1) ، وخزانة الأدب (64/10) ويُروي: تَكَرَّمْ لِتَعْتَادَ الجَمِيلَ ولَنْ تَرَى... ينظر: لسان العرب (فصل الكاف) (512/12)، تاج العروس (ك ر م) (349/33).

(7) البيت من البسيط للنابغة الذبياني في : ديوانه (78) ، وأدب الكاتب (273) ، والاقتضاب (629/2) ، وشرح ديوان المتنبي للعكبري (113/2) ، ولسان العرب (عير) (625/4) وتاج العروس (عير) (172/13) .ويُروي :خشيته بدلًا من رهبته ينظر: تمهيد القواعد للحلبي (1736/4) ، والتذييل والتكمل لأبي حيان (20/7).

أَعَيَّرْتَنَـــا أَلْبَانَهَـــا وَلُحُومَهَـــا ... وَذَلِـكَ عَـارٌ يَـا ابْـنَ رَيْطَـةَ ظَـاهِرُ[1]

وقول ليلى الأخيلية:

أَعَيَّرْتَنِـــى دَاءً بِأُمِّـــكَ مِثْلُـــهُ ... وأَيُّ جَـــوَادٍ لا يُقَـــالُ لَـــهُ هَـــلاَ[2]

أي: أنسبتني إِلَى الْعَار[3].

ثم إن قوله : الأفصح يُنَافي قوله: لم يسمع في كلام بليغ ولا شعر فصيح، وذكر الإمام المرزوقي(421هـ)[4] أنهما جائزان، وكذا في شرح «البخارى»[5]: عيَّرتَهُ نسبته إلى العار وعيبته، يُقَالُ: عيرته كذا وبكذا.[6]

وفي الحاشية علي الدرة : والأفصح أن يقال: عيرته الكذب.

قال ابن بري(582هـ): اختيار الأفصح ليس من الغلط، ثم ما أبعد ما بين كلمتيه، أعني أول قوله: لم يسمع في كلام بليغ، ولا في شعر فصيح.

وقوله: وعيرني الواشون أني أحبها .. الخ.

قال: هذا البيت لا شاهد فيه على أن (عَيَّرَ) يتعدى إلى المفعول الثاني بغير حرف الجر[7]، لأنه يجوز أن يكون تقديره: وعيرها الواشون بأني أحبها، ثم أسقط الباء، وإسقاطها مع "أن" واسمها جائز قياسًا وسماعًا، والشاهد فيه: على نصبها للمفعولين[8].ا هـ

قال أبو العباس القرطبي(656هـ): قوله : لولا أن تعيرني قريش؛ لأقررت بها عينك، أي: تسبني وتقبح علي، يُقَالُ: عيرته كذا بغير باء، والعامة تقوله بالباء، والأول كلام

---

(1) البيت من الطويل لسَبْرَة بن عمرو الفَقْعسي من قصيدة له في خزانة الأدب(9/ 510 – 511)، و الحماسة:(1/ 80 – 81).

(2) البيت من الطويل لليلى الأخيلية في ديوانها (103)، والأغاني(5/ 116)، وخزانة الأدب (6/ 238، 243)، وسمط اللآلي(282)، ولسان العرب(هلا) (15/ 364)

(3) خزانة الأدب للبغدادي (244/6).

(4) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (83/1).

(5) فتح الباري (174/5)، و(533/9).

(6) شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي (459).

(7) الجواليقي في : شرح أدب الكاتب (113).

(8) الحواشي علي درة الغواص لابن برّي وابن ظفر (793).

العرب[1]، وتبع ابن حجر من الشراح القسطلاني[2]، والعيني[3]، والشنقيطي[4]، وجعلها السيوطي من باب حذف الهمزة[5].

اختيار ابن حجر:

رجَّح ابن حجر تعدية الفعل بالباء، وجعل من الحديث سندًا قويًا على ذلك.

الترجيح:

اشتهر عن النحاة اختلافهم في مثل هذه المسألة، ويفصل في الأمر الاستعمال، وإذا كان من يُنْكِرُ تعدية الفعل(عيَّرَ) بحرف الجر قد استعمله كذلك، كان ذلك دليلًا علي اشتهاره بذلك، وقد رُدَّ عليه بوروده في الصحيح، وذكر ابن حجر عن أن بعضهم جزم بأنها لغة، وإن لم نقف على ما يؤيد ذلك، فالداعي للقول بأنها لغة دليل اشتهارها، واستعمالها، ويمكن القول بأنها قد تكون لغةً[6] غير مشهورة الاستعمال، فمَنَعَ تعديتها جماعة، ومن لاحظاها أثبتاها.

---

(1) المُفْهِم لأبي العباس القرطبي (111/1).
(2) إرشاد الساري للقسطلاني (320/4-216/8).
(3) عمدة القاري للعيني (52/5).
(4) كوثَر المَعَاني للشنقيطي (2/ 118).
(5) قال : ومن حذف الهمزة في الكلام الفصيح قوله ﷺ: (يا أبا ذر، عيرته بأمه؟). أراد: أعيرته بأمه...عقود الزبرجد للسيوطي (316/2).
(6) ابن الجوزي في: كشف المشكل(361/1)، والبطليوسي في: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (109/1)

المسألة الثالثة

تعدية الفعل "شَبَّهَ" بالباء

روي البخاري بسنده:

عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ ذُكِرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلاَةَ: الْكَلْبُ، وَالْحِمَارُ، وَالْمَرْأَةُ فَقَالَتْ: شَبَّهْتُمُونَا بِالْحُمُرِ، وَالْكِلاَبِ.....الحديث[1].

قال ابن حجر: قوله "شَبَّهْتُمُونَا" هذا اللفظ رواية مسروق، ورواية الأسود عنها "أَعَدَلْتُمُونَا"[2] والمعنى واحد، وتقدم من طريق على بن مُسْهِرٍ بلفظ "جعلتمونا كلاباً"[3]، وهذا على سبيل المبالغة.

قال ابن مالك (672هـ): في هذا الحديث جواز تَعَدِّي المشبَه به بالباء، وأنكره بعض النحويين[4]، حتى بالغ فخطأ سيبويه في قوله: شَبَّه كذا بكذا، وزعم أنه لا يوجد في كلام من من يوثق بعربيته قال: والحق أنه جائز، وإن كان سقوطها أشهر في كلام المتقدمين، وثبوتها لازمٌ في عرف العلماء المتأخرين[5].ا هـ

قال ابن حجر: قد وُجِدَ في كلام من هو فوق ذلك، وهي عائشة رضي الله عنها[6]. ا هـ

إجمالي المسألة: جوَّز ابن حجر تعدية الفعل(شبَّه) بالباء، وبدونها خلافًا لمن منعه، كما سيأتي.

تحقيق المسألة: قال الزَّبِيديّ(1205هـ): الشِّبْهُ، بالكسْرِ، والتَّحْرِيكِ: المِثْلُ، والجمع: أَشْبَاهٌ، كجِذْعٍ وأَجْذاعٍ، وشَابَهَهُ، وأَشْبَهَهُ : مَاثَلَهُ [7]، وتقول: شبّهت هذا بهذا، وأشبه فلانٌ فلاناً[8] .ا هـ

ووقع خلافٌ بين ابن عصفور، وسيبويه في تعدية الفعل (شَبَّه) بالباء، وعدمه.

---

(1) صحيح البخاري_ كتاب الصلاة_ باب من قال لا يقطع الصلاة شيءٌ ح(514) (1/ 109).
(2) صحيح البخاري_ كتاب الصلاة_ باب من قال لا يقطع الصلاة شيءٌ ح(508) (107/1).
(3) صحيح البخاري_ كتاب الصلاة_ باب استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته ح(511) (1/ 108).
(4) لم أجده في المطبوع لابن عصفور ، ونُسب القول له في: شواهد التوضيح(95،96)، والناظر الصحيح لابن العجمي(360/1)، وعقود الزبرجد للسيوطي (212/3)، وتحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي (52/8).
(5) شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لابن مالك (156).
(6) فتح الباري (589/1).
(7) تاج العروس للزبيدي (شبه)(36/ 411)، وينظر: المحكم لابن سيده (شبه) (193/4)، القاموس القاموس المحيط (فصل الشين) (1247).
(8) العين للخليل (باب الهاء والشين والباء) (3/ 404).

قال ابن عصفور (669هـ): إن تعدية شَبَّه بـ (الباء) لحنٌ لا يوجد في كلام من يُوثَقُ بعربيته، وإنما المسموع تعديته بنفسه، ونص على جوازه طائفة[1]. ا هـ

وفي المحكم: وشَبَّهَه إيَّاه، وشَبَّهَه بِهِ : مثله[2]. ا هـ

ونقل ابن مالك[3] تخطئة ابن عصفور استعمال سيبويه(669هـ) لها في كتابه[4]، وبتتبع أرباب اللغة من النحاة، والمعجمين القدماء، وذلك من خلال استقراء ألفاظهم تبين مايلي:

ففي سر الصناعة: ووجه جواز ذلك –عندي– على ضعفه أنَّه شَبَّهَ ميم "هُمْ" وذال "مُذْ" بـ"دال "قد" ولام "هل"[5].ا هـ

وفي الخصائص قوله : شَبَّه الحركة بالحرف في منع الصرف والنسب[6].ا هـ

وقال الشافعي(204هـ):

فَإِنْ شُبِّهَ عَلَى أَحَدٍ بِأَنْ يَقُولَ فِي الْجَوْزِ وَاللَّوْزِ يَكُونُ عَلَيْهِ الْقِشْرُ[7].ا هـ

والشافعي ممن يؤخذ منه اللغة، وهو ممن يوثق بعربيته وبه يُرَدُّ علي ابن عصفور (669هـ)

وقَول الآخر:

تَدَلَّى حَثِيثاً، كأَنَّ الصُّوارَ ... يَتْبَعُه أَزْرَقِيٌّ لَحِمْ[8]

قال ابن منظور(711هـ): شبَّه الْفَرَسَ فِي السُّرْعة بِالْبَازِي[9].ا هـ

قال سيبويه(180هـ): يقولون ضربت ضربه، وأخذت أخذه شَبَّه الهاء بالألف[10].ا هـ

---

(1) يُنسب له في : الناظر الصحيح لابن العجمي(360/1)، والنجم الوهاج لابن حجر الهيتمي (8/ 52)، وعقود الزبرجد (212/3)،
(2) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ش ب هـ)(4/ 193).
(3) شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لابن مالك (156).
(4) اطرد استعمال هذا الاسلوب في كتاب سيبويه. ينظر على سبيل المثال في الجزء الأول الصفحات: 57 و73 و86 و 95 و122و145 و146 و148 و171 و182 و209 و212 و250.
(5) سر صناعة الإعراب لابن جني(2/ 212)، وينظر: (317/2،276،238) وغيرها من المواضع.
(6) الخصائص لابن جني (507/2)، وينظر:(63/3،89،91،95،98)، وغيرها من المواضع من الكتاب ذاته.
(7) كتاب الأم للشافعي تنظر هذه المواضع (103/3،133،352،354)، وغيرها من المواضع.
(8) البيت من المتقارب للأعشى ميمون بن قيس. الديوان (73)، تهذيب اللغة (بَاب الْحَاء والثاء) (427/3)، واللسان (حثث) (773/2). (773/2).
(9) لسان العرب (حثث) (129/2)
(10) الكتاب لسيبويه (4/ 140).

وقال: هذا باب ما شُبّه من الأماكن المختصّةِ بالمكِان غيرِ المختصَّ، شُبّهت به إذ كانتْ تَقع على الأماكن[1].ا هـ

وقال : فلما أَراد سِوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التى من غير ذلك الفعل؛ لأنَّه إنما شُبِّهَ بما ضارعه من الفعل كما شبه به فى الإعراب[2].ا هـ

قال ابن مالك(672هـ): المشهور تعدية "شَبَّهَ" إلى مُشَّبَهٍ، ومُشَّبِهٍ به دون (باء)، ويجوز أن يعدّى إلى الثاني بالباء، فيقال: شَبَّهْتُ كذا بكذا، ومنه قول الشاعر:

وَلَهَا مَبْسَمٌ يُشْبِهُ بِالْأغـْ ... رِيضِ بعدَ الهُدُو عَذْبُ المَذَاقِ[3]

اختيار ابن حجر:

جوَّز ابن حجر تعدية الفعل "شَبَّهَ" بالباء، واستدل علي ذلك بالحديث.

الترجيح:

استعمال من يوثق بعربيتهم كالشافعي، وغيره الفعل"شَبَّهَ" معديً بالباء خير شاهدٍ علي جواز تعديته، وهو موجودٌ في الشعر أيضًا، وأفضل ما يقال في المسألة قول ابن مالك (672هـ): من أنَّ المشهور تعدية "شَبَّهَ" إلى مُشَّبَهٍ، ومُشَّبِهٍ به دون (باء)، ويجوز أن يعدّى إلى الثاني بالباء، فيقال: شَبَّهْتُ كذا بكذا.

---

(1) الكتاب لسيبويه (4/ 132).

(2) الكتاب لسيبويه (1/ 171).

(3) البيت من الخفيف، ولم يُسْتدلْ علي قائله، ولم أجده فيما بين يدي من مصادر إلا في شواهد التوضيح لابن مالك (156).

المسألة الرابعة:

الْقَوْلُ فِي تَعْدِيَةِ الْفِعْلِ (بَنَى)

بَاب تَزْوِيجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةَ، وَقُدُومِهَا الْمَدِينَةَ، وَبِنَائِهِ بِهَا[1].

قال ابن حجر: قوله "**وَبِنَائِهِ بِهَا**" أي: بالمدينة، وقد تُعُقِبَ قَوْلُهُ " وَبِنَائِهِ بِهَا" اعتمادًا على قول صاحب الصحاح: العامة تقول: بني بأهله وهو خطأ، وإنَّما يُقَالُ: بني على أهله، والأصل فيه أنَّ الداخل على أهله يُضْرَبُ عليه قبة ليلة الدخول ثم قيل: لكل داخل بأهله بانٍ[2] انتهى، ولا معنى لهذا التغليط لكثرة استعمال الفصحاء له، وحسبك بقول عائشة (بني بي)[3]، وبقول عروة[4] في آخر الحديث الثالث، (وبني بها) [5].ا هـ

إجمالي المسألة:

القول في تعدية الفعل (بَنَى)– الذي هو للدخولُ بالزَّوْج _ بـ "الباء" أم بـ"علي".

تحقيق المسألة:

قال ابن منظور (711هـ): الابْتِنَاءُ والبِنَاء: الدخولُ بالزَّوْجةِ، والمُبْتَنَى هاهنا يُراد بِهِ الابْتِناءُ[6]، وفي القاموس: بَنَى على أهله، وبها: زَفّها، كابتنى[7]. وفي تعدية الفعل (بَنَى) بـ بـ "الباء" خلافٌ بين أهل اللغة، والجوهري حين قال: بَنى فلان بيتًا من البُنيان، وبَنى على أهله بِناءً فيهما، أي: زفها، والعامة تقول: بنى بأهله، وهو خطأ[8].ا هـ

اعترضه الرازي(666هـ) بقوله: وهو– رحمه الله قد قاله– بالباء في (ع ر س)، وكأنَّ الأصل فيه: أن الداخل بأهله كان يضرب عليها قبة ليلة دخوله بها فقيل: لكل داخل

---

(1) صحيح البخاري_ باب تزويج النبي ﷺ عائشة وقدومها المدينة وبنائه بها (55/5).
(2) الصحاح للجوهري(بنا) (2286/6).
(3) صحيح البخاري- باب تزويج الأب ابنته من الإمام ح(5134) (17/7).
(4) صحيح البخاري- باب من بنى بامرأة وهي بنت تسع سنين ح(5158) (1/7).
(5) فتح الباري (224/7).
(6) لسان العرب لابن منظور(فصل الباء الموحدة) (97/14).
(7) القاموس المحيط للفيروز آبادي(فصل الباء) (1632).
(8) الصحاح للجوهري(بنا) (2286/6).

بأهله بانٍ، وابْتَنَى دارًا، وبَنَى بمعنى[1]، وتبعه في اعتراضه على الجوهري كلٌ من ابن الأثير[2]،

وابن منظور[3]، والفيومي[4]، ومن الشُّراح للحديث: الطِّيبِي[5]، والْكِرْمانِي[6]، والدماميني[7]، والعيني[8]، والسِّنْدِي[9] .....وغيرهم.

وأضاف الزَّبِيديَّ (1205هـ): قَوْلُ الجَوْهرِيّ هنا مُصادِمٌ للأحادِيثِ الصَّحيحةِ الوَارِدَةِ عن عائِشَةَ، وعروَةَ وغيرِهم – رضِيَ اللَّهُ عنهم–، وأَشارَ إلى تَعَقُّبِ الحافِظُ ابنُ حَجَر، وصاحِبُ المِصْباحِ[10]، وغيرُ واحِدٍ له،

قال الزَّبِيديَّ(1205هـ): قُلْتُ : وقد وَرَدَ(بَنَى بأَهْلِه) في شِعْرِ جِرَانِ العَوْدِ[11] قالَ :

بَنَيْت بِهَا قَبْلَ الْمَحَاقِ بِلَيْلَةٍ ... فَكَانَ مُحَاقًا كُلَّهُ ذَلِكَ الشَّهْرُ [12]

وقد قيل: صرح الجَوْهرِيُّ(393هـ) بأنَّهُ: لا يُقَالُ بَنَى بأَهْلِهِ، وعادَ فاسْتَعْمَلَه في كِتابِه[13].اهـ

ولا حجة لمن وافق الجوهري، وتجاوز فخَطَّأَ الرواة في مثل هذا الاستعمال.

قال صاحب المرقاة بعد أن ذكر قول الجوهري: وعليه كلام الشيخ التُّورْبِشْتِي[14] والقاضي[15]، وبالغا في التخطئة حتى تجاوزا إلى تخطئة الراوي[16].ا هـ

---

(1) مختار الصحاح للرازي (بني) (73).
(2) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير(1/157،158).
(3) لسان العرب لابن منظور(فصل الباء الموحدة) (89/14).
(4) المصباح المنير للفيومي(بني) (62/1).
(5) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (2285/7).
(6) الكواكب الدراري للكرماني (107/15).
(7) مصابيح الجامع للدماميني (26/5).
(8) عمدة القاري للعيني (183/13).
(9) حاشية السندي على سنن النسائي (6/ 129).
(10) المصباح المنير للفيومي (بني) (62/1).
(11) تاج العروس للزبيدي(بني) (37/ 220).
(12) البيت من الطويل وهو من شعر جران العود يُنظر:ديوانه (48)، وتاج العروس (بني) (220/37)، واللسان (فصل الباء الموحدة)(97/14)، كتاب الألفاظ لابن السكيت(289)، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي(297)، ويُروي: أتوني بها.... يُنظر: لسان العرب(فصل الميم) (10/ 339)، والمحكم لابن سيده(حقم)(27/3)، تاج العروس (محق)(26/ 378) ، ويُروي: وجَهَّزْنَهَا...في: ديوانه (11)، والشعر والشعراء(153/1)، ويُروي: وجاؤوا... في: الكامل في اللغة والأدب (1/ 248)، وخزانة الأدب (الشاهد الرابع بهد الثمانمائة) (22/10) وكلهم بلا نسبة.
(13) نُسِبَ القول للجوهري في: لسان العرب لابن منظور(فصل الباء الموحدة)(14 / 97)، وتاج العروس للزبيدي(بني) (37/ 220) ، ونخب الأفكار للعيني (14/ 218)، وذخيرة العقبى لابن موسي الأثيوبي (28/ 125).
(14) الميسر في شرح مصابيح السنة للتوربشتي (748/2).
(15) يعني القاضي عياض. ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (6/ 170).
(16) مرقاة المفاتيح للملا علي القاري(81/10).

اختيار ابن حجر:

جعل ابن حجر الحديث حجة علي الجوهري، في تغليطه لمخالفيه تعدية الفعل (بني) بالباء.

الترجيح:

الجوهري من أعلام اللغة الكبار، وليس من السهل التعرض للغته فضلا عن تخطئته، وما ذهب إليه الشُّرَّاح، ليس بالجملة منعهم تعدية "بني عليه"، وإنما جهدهم تفصيح قول عائشة، وعروة–رضي الله عنهما_(بني بها، بني بي) على الترتيب، حيث استدلوا باستعمال الجوهري لهذا الأسلوب.

قال علي بن الحسن الهُنائي (بعد309هـ): وإنما كان الرجل إذا تزوج المرأة بنى عليها بَيْتَهُ، يعنون خِبَاءَهُ فَكَثُرَ ذلك حتى صار الرجل يدخل على أهله في الدار التي بُنِيتْ قبل ذلك بِزَمَانٍ فيقال: بَنَى بِأَهْلِهِ[1]، ومنه يكون الورود في اللغة على الوجهين، وكلاهما فصيح[2].اهـ

ومنه قول الزمخشري(538هـ): من المجاز: بنى على أهله: دخل عليها، وأصله أن العرس[3] كان يبني على أهله خباءً، وقالوا: بنى بأهله، كقولهم: أعرس بها، واستبنى فلانٌ، وابتنى إذا أعرس[4]، واختاره الحريري[5]، والطيبي[6].

وبالجملة فلا يصح التغليط، أو ادعاء عامية(بنى بها) فاللفظان مستعملان، ولكن غلب(بني بها) علي(بني عليها)، وإن كان الأول قالت به أم المؤمنين، وعروة ابن أختها كما سبق.

---

(1) المنتخب من غريب كلام العرب لعلي بن الحسن الهُنائي (644/1).
(2) معجم الصواب اللغوي للدكتور أحمد مختار عمر (1/ 196).
(3) هي المرأة ، والذي هو الرجل والجمع: أعراس ينظر: تاج العروس(عرس)(245/16)
(4) أساس البلاغة للزمخشري(بني)(1/ 79).
(5) درة الغواص للحريري (205).
(6) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (2285/7).

المسألة الخامسة:

مجيء (اللام) بمعنى (الباء)

روي البخاري بسنده:

حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ سَالِمٌ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ قَالَ :صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ – ﷺ– لَيْلَةً صَلاةَ الْعِشَاءِ... الحديث[1].

قال ابن حجر: قوله "**صَلَّى لَنَا**" أي: لأجلنا، أو اللام بمعنى الباء أي: صلى بنا، وفيه جواز إطلاق ذلك مجازًا، وإنما الصلاة لله تعالى[2].

إجمالي المسألة:

ورود "اللام" بمعني "الباء".

تحقيق المسألة:

قال ابن هشام(761هـ):"الباء" المفردة حرف جر لأربعة عشر معنىً:

أولها: الإلصاق كـ أمسكت بزيد.

الثاني: التعدية، وتسمى باء النقل أيضاً، نحو:(ﭙ ﭚ ﭛ) [3].

الثالث: الاستعانة: وهي الداخلة على آلة الفعل نحو: كتبت بالقلم.

الرابع: السببية نحو:(ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ) [4].

الخامس: المصاحبة نحو:(ﮋ ﮌ) [5] .

السادس: الظرفية نحو:(ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ)[6].

وقوله(ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ) [7].

السابع: البدل كقول الحماسي :

---

(1) صحيح البخاري- كتاب مواقيت الصلاة- باب ذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسعا ح (564) (1/ 117).

(2) فتح الباري (2/ 46) وينظر قوله :اللام بمعني الباء في (9/ 223) (2/ 523).

(3) سورة البقرة (17/2).

(4) سورة البقرة (54/2).

(5) سورة هود (48/11).

(6) سورة آل عمران (123/2).

(7) سورة القمر (34/54).

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا ... شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً ورُكْبَانَا[1]

الثامن: المقابلة: وهي الداخلة على الأعواض[2] نحو: اشتريته بألف، وكافأت إحسانه بضِعْفٍ، وقولهم: هذا بذاك ومنه:(ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ) [3] وإنما لم نقدرها" باء السببية" كما قالت المعتزلة، وكما قال الجميع في "لن يدخل أحدكم الجنة بعمله"؛ لأن المُعْطِي بعوضٍ قد يعطي مجانًا، وأما المُسبب: فلا يوجد بدون السبب، وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث، والآية لاختلاف محملي الباءين جمعًا بين الأدلة.

التاسع: المجاوزة كـ"عَنْ" فقيل : تختص بالسؤال نحو قوله تعالي:(ﯤ ﯥ ﯦ)[4] بدليل قوله: (ﯕ ﯖ ﯗ) [5].

العاشر: الاستعلاء نحو:(ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ) [6].

الحادي عشر: التبعيض نحو:(ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ) [7].

الثاني عشر: القسم: وهو أصل أحرفه، ولذلك خُصَّتْ بجواز ذكر الفعل معها، نحو: أقسم بالله لتفعلن.

الثالث عشر: الغاية نحو:(ﯷ ﯸ ﯹ) [8].

الرابع عشر: التوكيد وهي الزائدة، وزيادتها نحو:(□ □ □ □) [9]

والشاهد في هذه المسألة: أن المشهور عند من عدوا معاني "اللام"، لم يذكروا أنها تأتي بمعنى" الباء"، ومن ذكر ذلك كان الوصف منه بقوله "قيل" ومنه قوله تعالى:

(ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ) [1]

---

[1] البيت من بحر البسيط في الحماسة لأبي تمام يُنظر: الجنى الداني (105)، ومغني اللبيب (125/1)، وخزانة الأدب (253/6)، وتأويل مشكل القرآن(568) ، وشرح شواهد المغني (69)، والهمع(2/ 21)، والدرر اللوامع للكوراني (3/ 80).

[2] قال ابن مالك: هي الداخلة على الأثمان والأعواض. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (3/ 151)

[3] سورة النحل (32/16).

[4] سورة الفرقان (59/25).

[5] سورة الأحزاب (20/33).

[6] سورة آل عمران (75/3).

[7] سورة الإنسان (6/76).

[8] سورة يوسف (100/12).

[9] سورة النساء (79/4)، وينظر: معني اللبيب (122/1-127) بتصرف، وشرح التسهيل (151/3).

قال أبو حيَّان(745هـ): قيل : "اللام" بمعنى "الباء" كأنَّه قال: وَأُمِرْنَا بأن نسلم، ومجيء "اللام" بمعنى "الباء" قول غريب[2].ا هـ

وقوله تعالي: (ڤ ڤ) [3]

قال الحلبي(756هـ): يجوز أن تكونَ اللامُ بمعنى الباءِ أي: أَوْلَى وأحَقُّ بهم، والتقدير: أولَى بهم طاعةٌ دونَ غيرِها[4]، وتبعه صاحب اللباب[5]، والقاسمي[6]، والأرمي[7]، وابن عاشور[8].

وقوله: (ٱ ب ب ٻ ٻ پ) [9]

قال شهاب الدين الخفاجي(1069هـ): قيل اللام بمعنى الباء، قال أبو حيان (745هـ): وهو غريب لا تعرفه النحاة[10].ا هـ

وقوله (ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ)[11]أي: لربهما، على أن (اللام) بمعنى الباء، كما يدل عليه قوله في سورة الأعراف: (پ پ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ ٿ) [12].

وقوله:(پ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ) [13] يجوز أن تكون {اللام} بمعنى الباء؛ أي: كفروا بالحق، والتعدية بـ {اللام} من حمل النقيض على النقيض، فإن الإيمان يتعدّى بها كما في قوله:(ڳ ڳ ڳ) وغيره[14]، والتبادل بينها، وبين اللام (ڭ ۇ ۇ)[15].

---

(1) سورة الأنعام (71/6).
(2) تفسير البحر المحيط (163/4)، وينظر: قوله أيضًا في: (1/ 439)، و(3/ 148)، و (8/ 81)
(3) سورة محمد (21/47).
(4) الدر المصون للحلبي (699/9).
(5) اللباب في علوم الكتاب لسراج الدين الحنبلي (452/17).
(6) محاسن التأويل للقاسمي (474/8).
(7) تفسير حدائق الروح والريحان لمحمد الأمين الهراري (205/27).
(8) التحرير والتنوير لابن عاشور (304/7).
(9) سورة الحج (39/22)..
(10) حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي (81/4). وينظر: البحر المحيط لأبي حيان (6/ 15).
(11) سورة طه(71/20).
(12) سورة الأعراف (123/7) و يُنظر: تفسير حدائق الروح والريحان للهراري (17/ 357)
(13) سورة الأحقاف (7/46).
(14) تفسير حدائق الروح والريحان (22/27).
(15) سورة آل عمران (153/3).

قال الواحدي(468هـ): "الباء" بمعنى "اللام"، أي: جعل مكان ما ترجعون من الثواب أن غمكم بالهزيمة، وظفر المشركين بغم، أي: بغمكم رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، إذ عصيتموه فعصيتم أمره، فالغم الأول لهم، والثاني للنبي عليه السلام، وهذا القول اختيار الزجاج[1].ا هـ

ووصفه كلٌ من القرطبي[2]، والخازن[3]، وأبو حيان[4]، والشوكاني[5]، بقولهم (قيل) (قيل) ومما يقوي ورود اللام بمعني الباء، وأنهما يتناوبان، ورود "الباء" بمعني "اللام": قوله (ى ي ٻ ٻ د د ئا) [6]

قال البغوي(516هـ): قِيلَ: "الْبَاءُ" بِمَعْنَى "اللَّامِ"، أَيْ: إِظْهَارًا لِلْحَقِّ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ صُنْعَهُ دَلِيلا عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ[7]، ووافقه سراج الدين[8]، ومن شرَّاح الحديث : القسطلاني[9].

قوله (ئه ئو ئو ئۇ ئۇ) [10]

قال العكبري(616هـ): قِيلَ: "الْبَاءُ" بِمَعْنَى "اللَّامِ"، وَقِيلَ: هِيَ عَلَى بَابِهَا; أَيْ: يَسْتَمِعُونَ بِقُلُوبِهِمْ، أَمْ بِظَاهِرِ أَسْمَاعِهِمْ[11].ا هـ

وقوله(ٹ ٹ ٹ ٹ) [12].

قال الآلوسي(1270هـ): قيل "الباء" بمعنى "اللام" كقوله تعالى:(ٱ ب ب ٻ ٻ)[13] أي: لأنَّ الله [14]. ا هـ ، وهو الاختيار عند الزجاج[15].

---

(1) التفسير الوسيط للواحدي (1/ 506).
(2) تفسير القرطبي (18/ 134).
(3) تفسير الخازن لباب (2/ 124).
(4) البحر المحيط في التفسير (6/ 15).
(5) تفسير فتح القدير (5/ 235)
(6) سورة الأنعام(173/6).
(7) تفسير البغوي (2/ 134)
(8) اللباب في علوم الكتاب (8/ 223).
(9) إرشاد الساري للقسطلاني (10/ 369).
(10) سورة الإسراء(47/17).
(11) التبيان للعكبري (2/ 823).
(12) سورة البقرة (50/2).
(13) سورة الحج (6/22).
(14) تفسير روح البيان (1/ 103)
(15) حروف المعاني والصفات للزجاج (87)

ومنـه: قـول النبـي- ﷺ- إِذَا صَـلَّى أَحَـدُكُمْ لِلنَّـاسِ فَلْيُخَفِّـفْ فَـإِنَّ مِـنْهُمْ الضَّـعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَالْكَبِيرَ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ[1].

أي: بالناس، أو اللام بمعنى الباء[2]، وفي رواية لمسلم: إذا أَمَّ أحدكم الناس.[3]

اختيار ابن حجر:

جوَّزَ مجي (اللام) بمعنى (الباء).

الترجيح:

ذاك الـذي ذكـره ابـن حجـر قالـه الزجـاجي(377هـ)، و مـا عـداه هـي آراء للمفسـرين وبعضٌ ذكرها بلفظ: قيل: لعدم نسبتها لأيٍ من العلماء

ويؤيد اختيار ابن حجر أمور:

1. وروده في أجلِّ أنواع التفاسير: وهو تفسير القرآن بالقرآن، وذلك نحو قوله (ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ) [4] دلَّ عليه قوله في سورة الأعراف(ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ) [5] .
2. مسألة التضمين: وهي من أوسع الأبواب؛ لإتاحة تناوب الحروف، وإضفاء المرونة على الألفاظ في استعمالاتها بالتناوب.
3. موافقة جملة من شُرَّاح الحديث ما ذكره ابن حجر منهم: العيني[6]، والكورني[7] والسيوطي[8]، والملا علي القاري[9]، والقسطلاني[10]، والسندي[11].

الخاتمة

وتشتمل على:

---

[1] صحيح البخاري عن أبي هريرة _رضي الله عنه_بَاب إِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ ح (703) (1/ 142).
[2] مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (3/ 872)، وينظر: عون المعبود لابن القيم (8/3).
[3] مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (4/ 75).
[4] سورة طه (71/20).
[5] سورة الأعراف (123/7).
[6] عمدة القاري شرح صحيح البخاري (429/9).
[7] الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري للكوراني (8/ 483).
[8] التوشيح شرح الجامع الصحيح للسيوطي (614/2).
[9] مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (240/4).
[10] إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (257/2).
[11] حاشية السندي على النسائي (79/2).

1-أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

نتائج البحث

وبعد... فقد خَلُصَتْ الدراسة إلى:

1- جواز استعمال(حوَّل) بمعني(صَيَّرَ)، وكان في ذلك ردًا على الحريري اعتراضه هذا الاستعمال.

2- جواز التعدي بالباء إلي المفعول الثاني في" عَيَّرته"، خلافًا لابن قتيبة، والصاحب ابن عباد، والحريري، والجوهري، وقد استند تعقبه إلي الشواهد الشعرية الواردة عن العرب.

3- جواز تعدية الفعل "شَبَّهَ" بالباء، فدفع عن سيبويه ومن بعده : الشافعي، ابن جني، وابن مالك، وابن منظور، والجوهري.... وغيرهم استعماله في كتبهم ، وانتصر لهم في جواز استعمال الفعل (شَبَّهَ) معدًي بالباء.

4- جواز تَعْدِيَةِ الْفِعْلِ(بَنَى)-الذي هو للدخول-بالباء ، خلافًا للحريري، والذي أنكره علي من استعمله، بل ألزم استعماله مقصورًا على التعدي بـ(علي)، واستند ابن حجر في تعقبه لقول عائشة -رضي الله عنها_(بني بي)

5- استنبط مجيء (اللام) بمعنى (الباء)، وقد أُشتُهر عن النحاة، والمفسرين قولهم: لا تعرفه النحاة ، مؤيدًا اختياره بالشواهد.

أهم المصادر والمراجع

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب/ لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة (745هـ)، بتحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، سنة 1418هـ-1998م، بنشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.
2. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى 767 هـ) المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي.
3. أسرار العربية المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ) الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم الطبعة: الأولى 1420هـ- 1999م.
4. الأصول في النحو/ لأبي بكر محمد بن سهل بن السَّراج (ت316)، بتحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، سنة 1405-1985م، مؤسسة الرسالة-بيروت.
5. الأضداد المؤلف: أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (المتوفى: 328 ه المحقق: محمد أبو

الفضل إبراهيم الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان عام النشر: 1407 هـ
6. إعراب القراءات السبع وعللها لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، سنة 1413هـ-1992م، بنشر مطبعة المدني- مصر.
7. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ) تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي (141) الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة الطبعة : الأولى، 1420هـ - 1999م.
8. إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري(المتوفي سنة616هـ-1219م) دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور/محمد السيد عزوز الناشر: عالم الكتب /بيروت /الطبعة الأولى1996م -1417هـ
9. الأعلام المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ) الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر - أيار/ مايو 2002 .
10. الاقتراح في أصول النحو، و جدله المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ) حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح).
11. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي (المتوفى: 521 هـ) المحقق: الأستاذ مصطفى السقا - الدكتور حامد عبد المجيد.
12. التقرير والتحبير المؤلف: أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي (المتوفى: 879هـ) الناشر: دار الكتب العلمية.
13. ألفية ابن مالك المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ) الناشر: دار التعاون.
14. أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب، لمحمد بن أبي بكر بن عبد العزيز.
15. المسائل الحلبيَّات/ صنعة أبي علي الفارسي المتوفى سنة (377هـ)، بتقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى، سنة 1407هـ-1987م، بنشر دار القلم- دمشق، ودار المنارة-بيروت.
16. الأم المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ) الناشر: دار المعرفة – بيروت الطبعة: بدون طبعة سنة النشر: 1410هـ/1990م.

17. الأمالي = شذور الأمالي = النوادر المؤلف: أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (المتوفى: 356هـ)عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي الناشر: دار الكتب المصرية الطبعة: الثانية، 1344 هـ - 1926م.

18. أمالي ابن الحاجب المؤلف: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: 646هـ) دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة.
19. أمالي ابن الشجري/ لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (450-542هـ)، بتحقيق الدكتور محمود محمد الطناجي، الطبعة الأولى، سنة 1413هـ- 1992م، بنشر مكتبة الخانجي- القاهرة.
20. أمالي السهيلي في النحو واللغة والفقه والحديث/لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي(508-881) تحقيق محمد ابراهيم البنا - مطبعة السعادة-1970.
21. الأمثال المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: 224هـ) المحقق: الدكتور عبد المجيد قطامش الناشر: دار المأمون للتراث الطبعة: الأولى، 1400هـ - 1980م.
22. إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ المؤلف: الإمام / شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان - 1406 هـ - 1986م الطبعة : الثانية تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان.
23. انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي - صبحي بن جاسم السامرائي- نشر: مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1993م.

24. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري (ت577هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، سنة 1418هـ-1998م، بنشر دار الكتب العلمية- بيروت.
25. البسيط في شرح جمل الزجاجي/ لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي (599-688هـ)، بتحقيق ودراسة الدكتور/ عيّاد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، سنة 1407هـ-1986م، بنشر دار الغرب الإسلامي- بيروت.
26. البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري، بتحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، بنشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة 1400هـ-1980م.
27. تاج اللغة وصحاح العربية/ لأبي نصر إسماعيل بن حَمّاد الجوهري الفارابي (ت398هـ)، الطبعة الأولى، سنة 1419هـ-1999م، بنشر دار إحياء التراث العربي- بيروت.
28. التبيان في إعراب القرآن المؤلف : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : 616هـ) المحقق : علي محمد البجاوي الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.
29. تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى:

370هـ)تحقيق: محمد عوض مرعب. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، 2001م.

30. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل، العقيلي، المصري، الهمداني، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة عشرة، سنة 1386هـ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

31. شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: 385هـ)تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم راجعه: طه عبد الرءوف سعد الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر 1394 هـ - 1974م.

32. شرح أبيات مغني اللبيب/ صنفه عبد القادر بن عمر البغدادي (1030-1093هـ)، بتحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقّاق، الطبعة الأولى، سنة 1393هـ-1973م، بنشر دار المأمون للتراث- دمشق.

33. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998م.

34. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان، وشرح الشواهد للعيني/ طبعة فيصل عيسى البابي الحلبي، بنشر مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية- القاهرة.

35. شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)تحقيق: الدكتور طَه مُحسِن الناشر: مكتبة ابن تيمية الطبعة: الأولى، 1405هـ.

36. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيةلأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار الناشر: دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987م.

37. الكامل في اللغة والأدب المؤلف: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: 285هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة الطبعة: الطبعة الثالثة 1417هـ - 1997م.

38. كتاب الجمل في النحو/ صنفه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، المتوفى سنة (340هـ)، بتحقيق وتقديم الدكتور علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، سنة 1404هـ-1984م، بنشر مؤسسة الرسالة- بيروت.

39. كتاب الجمل في النحو/ صنفه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، المتوفى سنة (340هـ)، بتحقيق وتقديم الدكتور علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، سنة 1404هـ-1984م، بنشر مؤسسة الرسالة- بيروت.

40. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل=تفسير الكشاف=لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ) الناشر: دار الكتاب العربي –

بيروت _ الطبعة: الثالثة - 1407 هـ.
41. معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السَّريّ الزجّاج، المتوفى سنة (311هـ)، بشرح وتحقيق دكتور عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، سنة 1408هـ-1988م، بنشر عالم الكتب- بيروت.
42. المقتضب/ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت285هـ)، تحقيق .محمد عبد الخالق عضيمة، نشر عالم الكتب-بيروت، دون: طب، ولا تاريخ.